هي بذلك، كي لا تخسر عملياً حقها في الامتياز وبالتالي تسجل على نفسها إقراراً بالعجز يمكن أن تتخذه سلطات الاحتلال مبرراً لمصادرة امتيازها. وقد شكل هذا التخوف عامل ابتزاز للشركة العربية، وحكم مجمل سياستها وقراراتها. فعلى سبيل المثال نذكر أنه من أجل تلبية الحاجات المتزايدة للأحياء والمستوطنات الاسرائيلية، تم تشغيل المولدات جميعها، بما فيها المخصصة للاحتياط، بصورة مستمرة، مما أدى إلى تلفها مولداً بعد الآخر. ونظراً للصعوبات التي فرضتها السلطات أمام استيراد الضروري من قطع الغيار والمولدات الجديدة[٢٣]، فقد لجأت الشركة العربية إلى الشركة الاسرائيلية من أجل التزود بالتيار الضروري لتأمين طلبات المستهلكين الجدد، بعد أن وصلت في إنتاجها إلى الحد الأقصى الممكن. ومع تزايد إنشاء المستوطنات، ازداد اعتماد الشركة العربية على الشركة الاسرائيلية. فبعد أن كان ما تشتريه، سنة ١٩٧٤، يعادل ٣٠٪ من مستلزماتها اليومية من التيار[٢٤]، ارتفع إلى ٥٨٪ في سنة ١٩٧٨ وإلى ٦٥٪ في سنة ١٩٧٩[٢٥]. وإذا ظل التوسع في الاستيطان على الوتيرة السابقة نفسها، فإنه من المتوقع أن يصل في نهاية فترة الامتياز، أي في سنة ١٩٨٨، إلى حوالي ٩٥٪. وتدريجياً تصبح الشركة العربية مجرد موزع للتيار الكهربائي، يعتمد وجودها على قرار الشركة القطرية الاسرائيلية.

وقد نتج عن هذا التوسع المفروض لسد حاجات المستوطنات والمعسكرات والمشاريع الاسرائيلية المنشأة ضمن حدود منطقة الامتياز، إرباك للشركة على مختلف المستويات الادارية والمالية والفنية. فالشركة التي أصبحت موجوداتها تقدر بثلاثة أضعاف ما كانت عليه في سنة ١٩٦٧[٢٦]، باتت في وضع يتطلب نقلة نوعية في الادارة والتنظيم. فمجلس الادارة الذي كان يقود الشركة في السابق، أصبح بحاجة إلى كفاءات جديدة ومتفرغة من أجل مواكبة مثل هذا التوسع. كما أن الوسائل التي كانت تستخدم في الجباية وتصريف الشؤون المالية، أصبحت عاجزة عن تقديم الموازنة السنوية وتدقيقها في موعدها؛ مما جعل وضع خطة مالية سنوية أمراً صعب التحقيق وجعل الاطلاع على حقيقة الوضع المالي متعذراً. ولذلك لم يكن غريباً، في مثل هذا الوضع، أن تلجأ الشركة إلى البنوك الاسرائيلية للاقتراض بفائدة بلغت ٢٧٪[٢٧]، وبخاصة، بعد أن وضعت السلطات الاسرائيلية القيود والعراقيل أمام أية مساعدات عربية يمكن أن تقدم لحل أزمة الشركة. كما لم يكن مستبعداً أن يتصرف مجلس إدارة الشركة بمساهمات المشتركين الجدد وبأرباح المساهمين القدامى، وبتعويضات العمال، وأخيراً إلى التلويح بفصل مائتي عامل جديد، تم استخدامهم من أجل إنجاز عملية التوسع، أصبحوا عبئاً على الشركة، بعد أن امتنعت وزارة الاسكان الاسرائيلية عن تكليف الشركة العربية بمشاريع إمداد الكهرباء للمستوطنات الاسرائيلية منذ منتصف سنة ١٩٧٨[٢٨]. وقد وصل وضع الشركة المتدهور إلى مرحلة بدا معها وكأن تأجير جزء من الامتياز إلى الشركة القطرية الاسرائيلية هو الحل الوحيد الممكن للخروج من الأزمة المالية، والمحافظة على الامتياز.

وهكذا فقد دفعت السلطات الاسرائيلية بالشركة العربية تدريجياً، ومنذ احتلالها للضفة الغربية، إلى خيارين ليسا في صالح الشركة العربية على المدى البعيد. فالاستمرار